الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
الدورة العادية الثانية

محضر اجتماع
لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية
عدد 22

*** تاريخ الاجتماع:** الخميس 06 جوان 2024

*** جدول الأعمال:**

- مواصلة النظر في مقترح القانون المتعلق بسن أحكام استثنائية لإدماج، بصفة خاصة، خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم وتجاوز سنهم الأربعين سنة في سوق الشغل بالقطاع العام والوظيفة العمومية.

*** الحضور:**

- الحاضرون:08
- المعتذرون: 01
- الغائبون:01
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 08

*** افتتاح الجلسة:** الساعة 10 و25 دق

*** رفع الجلسة:** الساعة 13 و35 دق

I. مداولات اللجنة:

عقدت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية جلسة يوم الخميس 06 جوان 2024 لمواصلة النظر في مقترح القانون المتعلق بسن أحكام استثنائية لإدماج، بصفة خاصة، خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم وتجاوز سنهم الأربعين سنة في سوق الشغل بالقطاع العام والوظيفة العمومية.

وفي بداية الجلسة، أحالت اللجنة الكلمة إلى ممثل عن جهة المبادرة الذي ذكّر بأسس هذا المقترح، ثم قدم توضيحات بخصوص بعض التعديلات والتحسينات التي اقترحتها جهة المبادرة على مستوى النص بناء على المراجعات التي طلبتها اللجنة في جلسة سابقة، حيث أفاد أنّه تم تحسين النص المحال على اللجنة دون المساس بالأصل، فشملت التعديلات الشكل وتبويب الفصول، مؤكدا في هذا الصدد انفتاح جهة المبادرة على كل التعديلات التي من شأنها خدمة صالح المعطلين عن العمل.

وخلال النقاش، أبرز المتدخلون أهمية هذا المقترح وثمنوه معتبرين أنه يندرج في إطار ترجمة شعار "شغل حرية كرامة وطنية" الذي رفعه التونسيون إبان ثورة 17 ديسمبر 2010 وكذلك في إطار التأسيس لبناء الدولة الاجتماعية العادلة التي يطمح لها الجميع، فضلا على أنه سيمكّن من بعث الأمل وإنقاذ شريحة من التونسيين عانت التهميش والمصاعب الاجتماعية والنفسية لسنوات، هذا بالإضافة إلى أنه سيساهم في الحفاظ على ما تزخر به بلادنا من أدمغة وكفاءات في عديد المجالات التي أصبحت هدفا للاستقطاب من قبل دول أخرى.

وأكدوا بالمناسبة على ضرورة الحرص على توفير كافة الضمانات التي تجعل من هذا المقترح نصا قابلا للتطبيق على أرض الواقع حتى تتحقق الأهداف التي وُضع من أجلها.

وفي هذا السياق، تطرق عدد من النواب إلى ضرورة معرفة الأسباب الكامنة وراء عدم تفعيل القانون عدد 38 لسنة 2020 المتعلق بأحكام استثنائية للانتداب في القطاع العمومي والذي يرمي إلى نفس أهداف هذا المقترح، مطالبين بعقد جلسات استماع إلى الجهات الحكومية المعنية لتقديم التوضيحات اللازمة حول هذا الموضوع.

وفي هذا الإطار، أفادت جهة المبادرة أنّ هذا المقترح يشمل فئة معينة تضاءلت حظوظها أمام الانتداب في الوظيفة العمومية مع التنصيص على بعض الاستثناءات، في حين أن القانون عدد 38

لسنة 2020 شمل الفئات التي فاقت بطالتها 10 سنوات مما جعل عدد المعطلين الذي يشملهم هذا القانون مرتفع جدا مما يحول دون إمكانية تطبيقه على أرض الواقع.

وأبدى المتدخلون جملة من الملاحظات العامة حول شرح الأسباب الذي لم يتضمن احصائيات بخصوص عدد المعطلين وهذا من شأنه أن يجعل النقاش مبنيا على معطيات غير دقيقة. هذا وأضافوا أنّ شرح الأسباب لم يتضمن الإحالة إلى مراجع قانونية في علاقة بقانون الوظيفة العمومية ومجلة الشغل، وبالتالي فإن هذا المقترح يمكن أن يكون في تداخل مع نصوص قانونية جاري بها العمل ومن ثمة يصعب تطبيقه على أرض الواقع.

كما تعلقت ملاحظات النواب بعدد من النقاط الواردة بعدد من الفصول على غرار الفئة العمرية المعنية بالإضافة إلى أسباب تحديد العدد الأدنى للمنتدبين في حدود 2000 معطّل في السنة معتبرين أن هذا العدد مبني على أسس غير مدروسة.

كما تطرقوا إلى الشروط الواجب توفرها في الراغبين في تقديم الترشحات مؤكدين على ضرورة أن يتم تكوين المنتدبين بإحدى المدارس التكوينية المعترف بها قبل إدماجهم وذلك لغاية تلقي التأطير اللازم واكتساب المهارات والكفاءة المطلوبة.

وباعتبار أنّ المنتفعين بهذا المقترح سيتم انتدابهم في سن متأخرة، أكد النواب على ضرورة إيجاد آلية خاصة تحقق العدالة وتضمن مقومات العيش الكريم عند الإحالة على التقاعد، وذلك فيما يتعلق باقتطاعات الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

من جهة أخرى، تطرق عدد من النواب إلى الانعكاس المالي المحتمل لهذه الأحكام الاستثنائية على ميزانية الدولة وكذلك على برامج الانتدابات للمتخرجين الجدد ممن التحقوا أو سيلتحقون بسوق الشغل مؤكدين على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التوازنات المالية للدولة.

هذا وأكدّوا على ضرورة تبني هذا المقترح وفق رؤية استشرافية تؤسس للمستقبل البعيد وذلك تجنبا للقوانين ذات الصبغة الظرفية أو الوقتية التي لا تقدم الحلول الجذرية المناسبة لمثل هذه الإشكاليات بكل أبعادها وآثارها الاجتماعية والاقتصادية.

كما تساءل بعض النواب عن أسباب تركيز هذه المبادرة التشريعية على التشغيل في القطاع العام والوظيفة العمومية دون القطاع الخاص، موضحين أن القطاع الخاص يعاني عديد المشاكل والصعوبات مما يستدعي العمل على إيجاد الحلول الممكنة للتشجيع على دفع التشغيل في هذا

القطاع، كما أنّ القطاع الخاص يتضمن العديد من المهن الحرة الواعدة التي تفتقر إلى اليد العاملة المختصة وذات الكفاءة العالية.

وأكدوا في هذا الإطار على ضرورة معالجة التشغيل الهش خاصة فيما يتعلق بآلية التعاقد المعتمدة حاليا، هذا بالإضافة إلى مزيد الانفتاح على القطاع الخاص عبر التشجيع على بعث المشاريع، موصين بمزيد تبسيط الإجراءات في مجال الاستثمار وبمزيد التحفيز على بعث المشاريع، مع التأكيد على ضرورة توخي مقاربة جديدة للسياسة التشغيلية ببلادنا توفّق بين منظومتي التعليم والتكوين المهني من جهة وحاجيات سوق الشغل من جهة أخرى.

وقد تبيّن لأعضاء اللجنة من خلال النقاش أن دراسة مقترح هذا القانون بصفة معمقة وناجعة تجعل منه نصا قابلا للتطبيق على أرض الواقع، تستوجب عقد عدد من جلسات الاستماع إلى الجهات المتداخلة فيه على غرار رئاسة الحكومة ووزارة التشغيل والتكوين المهني ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط....

وعلى هذا الأساس، قررت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية في ختام جلستها تخصيص الجلسة القادمة للنظر في المقترحات التي تقدمت بها جهة المبادرة والتدقيق فيها على أن يتم البدء في عقد جلسات الاستماع بداية من الجلسة التي تليها.

II. قرار اللجنة:

قرّرت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية تخصيص الجلسة الموالية للنظر في المقترحات التي تقدمت بها جهة المبادرة حول مقترح هذا القانون.

رئيس اللجنة	**مقرر اللجنة**
شفيق الزعفوري	**صالح السالمي**